

مخاطر الإدمان السيبراني على الطفل

*The dangers of cyber addiction to children*أمينة شنيخر^{*1}¹ جامعة المنار (تونس) الجامعة الأصلية (تبسة)، aminachenikharr@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024 / 02 / 15 تاريخ القبول: 2024 / 04 / 01 تاريخ النشر: 2024 / 09 / 19

ملخص:

ينشأ أطفال اليوم في عصر رقمي سريع التغير ومختلف تمامًا عن جيل آبائهم، ويعد استخدام الإنترنت أحد الأنشطة الأكثر شيوعًا التي يقوم بها أطفال اليوم والتي تثير قلق واسع النطاق، وخاصة بين الآباء، حيث يهدف هذا الموضوع إلى تسليط الضوء على واقع استخدام الأطفال للفضاء الإلكتروني السيبراني ومخاطر الدخول إليه، ومن الواضح أنه على الرغم من الدراسات العديدة التي أثبتت أن الأطفال اليوم أثبتوا الآثار السلبية لاستخدام الفضاء الإلكتروني ومخاطره هم الأطفال الرقميون لأن الأطفال في معظم دول العالم لديهم وسائل تسمح لهم باستخدام الإنترنت، وهو ما يدفعنا إلى القول إنه من الضروري للآباء الإشراف على استخدام الأطفال الرقميون هذه التكنولوجيا ويتم توجيه هذا الاستخدام بما يتناسب مع القيم الاجتماعية والمهارات الحياتية التي يرغب الآباء في غرسها في أبنائهم وأيضًا ضرورة التعاون الدولي لمكافحة هذه الجرائم من خلال مجموعة من التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية الطفل.

الكلمات مفتاحية: الأطفال، الفضاء الإلكتروني السيبراني، الإنترنت، استخدام، التعاون الدولي

Abstract:

Today's children are growing up in a rapidly changing digital age that is completely different from their parents' generation. Using the Internet is one of the most common activities carried out by today's children, which raises widespread concern, especially among parents. This topic aims to shed light on the reality of children's use of cyberspace. And the risks of accessing it. It is clear that despite the many studies that have proven that children today have demonstrated the negative effects of using cyberspace and its dangers, they are digital children because children in most countries of the world have means that allow them to use the Internet, which prompts us to say that it is necessary for parents to supervise Digital children use this technology, and this use is directed in a way that is consistent with the social values and life skills that parents want to instill in their children, as well as the need for international cooperation to combat these crimes through a set of national legislation and international and regional child protection agreements.

Keywords: children, cyberspace, the Internet, use, international cooperation

1. مقدمة

إن التحول الرقمي الذي شهده العام أتاح لكل كبير وصغير الولوج إلى لعالم الإلكتروني حتى فئة الأطفال أصبح لها نصيب في الاستخدام الرقمي مما يستوجب معه رقابة أسرية وتربوية وتحرك يد المشرع لتوفير الحماية التشريعية لهذه الفئة الهشة، لأن الحواسيب واللوحات الإلكترونية والهواتف النقالة متاحة لكل فرد وهي متوفرة في كل أسرة ونظرا للطبيعة البشرية المحبة للاستكشاف فإن كل طفل يتطلع لاكتشاف هذه الآلة المضيئة المثيرة للاهتمام وإذا قوبل طلبه بالرفض فإن ردة فعل الطفل البكاء والصراخ والغضب وبالتالي ما على الوالدين إلا الرضوخ لطلب الطفل في بداية الأمر أين ينهر هذا الأخير بالصور والفيديوهات حتى يتطور ذلك شيء فشئ للألعاب الإلكترونية لدرجة أصبح في بعض الحالات استعمال هذه الآلة من طرف الوالدين كمهدئ للطفل وأصبح هذا هو عالمه ومن كثرة استخدام الأطفال عرف المجتمع ما يسمى الجريمة الإلكترونية التي لم تكن موجودة قبل ظهور الوسائل الإلكترونية.

وبما أن الاستخدام الإلكتروني اجتاز خلية المجتمع وجب حماية هذه الفئة لأن حمايتها من حماية المجتمع برمته لأن الاستخدام الإلكتروني تطور من استخدام إلى إدمان ومصطلح الإدمان الإلكتروني يستوجب الوقاية والعلاج لأنه ينتج عنه مخاطر الجرائم ستوجب الردع بوسائل قانونية.

المبحث الأول: النظام القانوني لحماية الطفل

أصبحت حماية الأطفال الذين يدخلون الفضاء الإلكتروني مطلباً حتمياً وهاماً لحماية الأطفال ونموهم، وتأثيرهم على عملية التنشئة الاجتماعية، وكذلك المخاطر التي يتعرضون لها، بحيث سنحاول في هذا المبحث إلى الكشف عنها وتوضيحها من خلال التطرق إلى: مفهوم الطفل في المجتمع الدولي، ثم الإدمان الإلكتروني أو السيبراني للطفل وأخيرا سنتطرق إلى سلبيات الاستخدام الإلكتروني للطفل.

المطلب الأول: مفهوم الطفل في المجتمع الدولي

رغم الإيجابيات التي حققتها التطورات التكنولوجية في العالم كله إلا أن ارتفاع نسبة الأطفال ضحايا للجرائم الإلكترونية بات موجودا، بحيث اهتمت كل الدول بهذا التطور عن طريق التنظيم القانوني لها في مختلف المجالات، دون أن تهتم بالتأثيرات السلبية التي نتجت عن هذه التطورات، ومن بين الفئات التي تضررت كثيرا فئة الأطفال جراء الجرائم الإلكترونية كالإتجار الإلكتروني بالأطفال، القتل عن طريق الألعاب الإلكترونية، التجنيد الإلكتروني، وغيرها من انتهاكات للحقوق والخصوصيات الإلكترونية في شتى المجالات، وهذا كله نتيجة الاستغلال السيئ للبرامج الإلكترونية لتطوير قدراته الإجرامية باستخدام شبكة المعلوماتية كوسيلة سهلة لتنفيذ العمليات الإجرامية، مما يلحق ضررا بالغير وأغلبهم أطفالا، الأمر الذي يتطلب ضرورة الحد من هذه الجرائم والتصدي القانوني لها (بليدي، بوقرين. 2019: 76-86).

بحيث تعد مرحلة الطفولة من أهم المراحل في حياة الإنسان، فالبينة وتجربة النمو هما حجر الأساس في تكوين الشخصية وتحديد السلوك، كما أنهما أساس بناء المستقبل عندما يتم وضع الأساس بشكل جيد، سيكون البناء متماسكا وقويا، وعلى العكس من ذلك، فإن التجارب المؤلمة والمؤلمة التي يمر بها الإنسان في مرحلة الطفولة ستؤثر على شخصيته المستقبلية وقدرته على تحمل مشاكل الحياة وحلها فحياة الإنسان سلسلة متواصلة،

الحاضر يؤثر في الماضي، والحاضر يؤثر في المستقبل. ولذلك يجب رعاية الأطفال وحمايتهم شاملة ومتكاملة. بما في ذلك جميع الجوانب.

اكتسبت قضايا حماية الطفل مكانة خاصة في الاتفاقيات الدولية الداعمة لحقوق الطفل وحمايته، بدأ الاهتمام بشؤون الأطفال عام 1924 م مع اعتماد إعلان جنيف الذي تضمن المبادئ التالية: حق الأطفال في نموهم الطبيعي والمادي والروحي وحظر استخدامها.

إلا أن الأمم المتحدة وقعت على اتفاقية حقوق الطفل عام 1989، والتي تحركت فيها حقوق الطفل في اتجاه حق الطفل في الحصول على المعلومات، وبدأ تنفيذها في سبتمبر 1995، واختصرت المادة 19 من هذه الاتفاقية تتناول هذه الاتفاقية بشكل مفهوم الحماية للأطفال محميون من كافة أشكال الإساءة.

مع انتشار حالات الاعتداء على الأطفال وإساءة معاملتهم، أصبح من الضروري مواجهة الظاهرة التي يضعها المجتمع في مقدمة أولوياته لتوفير الأمان والحماية للأطفال، وبالإضافة إلى إكساب الطلاب المهارات التي تساعد على ذلك، لا يوجد تعد الحاجة إلى تعلم مهارات الحماية. وينبغي لهذا الشرط ونحن نتقبلها، فقد أصبحت من ضروريات الحياة العصرية، خاصة في ظل تزايد انتشار الإصابات الإلكترونية لدى الأطفال.

وأوصت العديد من المؤتمرات بتوعية الأطفال بشكل مباشر، وتزويدهم بثقافة عالمية تمكنهم من حماية أنفسهم وتنمية العديد من المهارات كالحماية الذاتية ومن هذه المؤتمرات الدولية:

انعقاد المؤتمر الدولي الثاني لحماية الأطفال من التحرش الجنسي (2015) في دبي ومؤتمر "الحماية الاجتماعية والتربية والنفسية للأطفال" (2019) في دبي الكويت.

وفي سوريا، أبرزت الخطة الوطنية لحماية الطفل (2005) الحاجة إلى دمج هذا المفهوم حقوق الطفل وحمايته في مناهج التعليم الأساسي: توعية الأطفال بحقوقهم ومسؤولياتهم وواجباتهم، ومفاهيم الاستغلال والإيذاء، ومساعدة الأطفال على اكتساب المعرفة بمهارات التأقلم وإمكانية الإبلاغ عن الإساءة.

وبناء على ما سبق يتبين أن هناك حاجة ملحة لتوعية الأطفال وتنمية مهارات الحماية الذاتية لديهم كأحد عناصر الوقاية من الإساءة للأطفال، وخاصة الاعتداء الجنسي.

ونذكر أيضا بعض الاتفاقيات الدولية والأسس القانونية لحماية الطفل في الجزائر :

الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلوماتية بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر سنة 2010

البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية لسنة 2002 تم عرض هذا البروتوكول للتوقيع والتصديق والانضمام إليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 263 لسنة 2000 ودخل حيز التنفيذ سنة 2002

المرسوم الرئاسي رقم 461/92 مؤرخ في 19 ديسمبر 1992، المتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، الجريدة الرسمية، العدد 91 لسنة 1992

المرسوم الرئاسي 299/06 بتاريخ 2 سبتمبر 2006، المتضمن المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية لسنة 2002، الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 6 سبتمبر 2006

المطلب الثاني : الإدمان الإلكتروني أو السيبراني للطفل

إن التطور الرقمي الذي يحدث له جوانب إيجابية لا يمكن لأي فرد أن ينكرها أو ينكر وجودها وأهميتها في حياته اليومية، وفي نفس الوقت لها جوانب سلبية بدأت بالظهور، ولو بشكل بسيط، الآن، لكنها تنذر بمظاهر ومخاطر أكبر في حال لم يتم الاهتمام بها والوقاية منها، ومن أهم الجوانب من التغيير ما يواجهه العالم اليوم هو تأثير العولمة على جوانب الحياة الاجتماعية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، وحتى الطفل الذي يمكن أن يصل إلى مرحلة الإدمان الإلكتروني.

يختلف العلماء في تعريف كلمة "إدمان" فيصير البعض على أن الكلمة لا تنطبق إلا على المواد المادية التي قد يتناولها الفرد، مثل المخدرات، ثم لا يستطيع الاستغناء عنها، وإذا اتم الاستغناء عنها فإن ذلك يسبب أعراض انسحابية لتلك المادة، مما يعرضه لمشاكل خطيرة، ولذلك لا يستطيع الاستغناء عنها مرة واحدة، بل يحتاج إلى جلسات علاجية للإقلاع عن تلك المادة باستخدام مواد وأدوية بديلة وسحب المادة الأصلية وتدريبها، يتم إجراء هذه الدراسة في معظم حالات المخدرات. (مامنية، حمايدي، 2018).

وفي هذه الحالة يصعب تطبيق هذا التعريف على الطفل الذي يتجه إدمانه إلى سلوكه، ولهذا يعترض بعض العلماء على هذا المفهوم الضيق للتعريف، حيث يرون أن الإدمان السلوكي هو عدم قدرة الشخص على الاستغناء عن شيء، بغض النظر عن هذا الشيء، ما دام يستوفي باقي شروط الإدمان، كالحاجة إلى المزيد من هذا الشيء بشكل مستمر حتى يقضي حاجته عند حرمانه منها، ولا خلاف على أن هناك عدداً كبيراً من مستخدمي الإنترنت ممن يفرطون في استخدام الإنترنت لدرجة أن ذلك يؤثر على حياتهم الشخصية ويؤدي إلى الإدمان (العجيلي، 2011).

يعرف الإدمان السلوكي على أنه حدوث متكرر للسلوكيات الاندفاعية دون مراعاة عواقبها السلبية المحتملة (Lobo , etkennedy. 2006)، ويمثل هذا النوع من الإدمان مشكلة جديدة للمجتمع وفي نفس الوقت تشكل مجالا جديدا للبحث.

والإدمان الإلكتروني هو نوع من أنواع الاضطرابات التي يعاني منها بعض الأشخاص، كما صنفها بعض الأطباء النفسيين والذي يوحى بالاستخدام القهري للإنترنت وتصفح المواقع بشكل متواصل والاعتماد عليه في كافة الأمور الحياتية وسعي الإدمان الإلكتروني، وهو مرضاً نفسياً، إذ إن الأطفال يعدون من الفئات المعرضة أكثر للإدمان الإلكتروني وبقوة على الكمبيوتر والإنترنت، كونهم يملكون القدرة على سرعة التعلم والاكتساب لكل ما هو جديد بسبب سرعة النمو العقلي في هذه المرحلة، ويجيدون التعامل معها بسهولة كثيراً، مما يذهل الكبار كما أن الأطفال بحاجة للتسلية واللعب والأجهزة الإلكترونية تشبع نهمهم وفضولهم الكبير كونها متشعبة وكبيرة السعة بالنسبة إلى عدد وتنوع المواقع والبرامج التي تحتوي عليها. (عبان، 2018، ص 43)

على مدى عشرين عاماً أحدثت الانترنت ثورة في طريقة التواصل وطريقة العمل سرعان ما غزت الانترنت مجالات الحياة اليوم نشهد مجموعة متنوعة من الأجهزة والأدوات الذكية تعمل هذه الابتكارات التكنولوجية على

إنشاء العديد من المواقع مثل مواقع الشبكات الاجتماعية الفايبروك والألعاب والمزادات عبر الإنترنت في حين أن ظهور الإنترنت وتطبيقاتها المتعددة تعد ميزة تسهل الحياة لم يعد الأشخاص قادرين في التحكم في عدد الساعات التي يقضونها أمام الكمبيوتر فهم يمثلون مشكلات للأنترنت أو لديهم إدمان الأنترنت (MARCEL.2016)

مما يؤثر إدمان الألعاب الإلكترونية للأطفال بظهور بعض المشكلات السلوكية عند الطفل ومن بينها مشكلة انخفاض التحصيل الدراسي، العدوانية، الكذب، الانسحاب الاجتماعي (العمرى، مغازى، منافى، 2022)، وهي عواقب وخيمة على سلوك الطفل والمجتمع مما يؤدي إلى جرائم الكترونية ضحيتها الطفل الغير مميز القاصر الذي يحميه القانون.

فالعديد من الأطفال يجدون الملاذ الآمن في التمسك بالهواتف، وقضاء العديد من الساعات على الألعاب الإلكترونية والتي تصل إلى الإدمان، من الأسباب:

- إهمال الأب والأم وعدم الاهتمام بواجباتهم والتمارين وممارسة بعض الرياضات.
- إنتشار التكنولوجيا الرقمية في كل منزل، جعلت الأطفال يلجأون إلى استخدامها بشكل متكرر.
- المشاكل الأسرية التي تجعل الطفل يهرب منها بالتصفح على الأنترنت، دون تحقيق أي أهداف.
- تواصل الأطفال مع الأصدقاء والحديث عن التكنولوجيا والألعاب الحديثة مما يولد الشغف لدى الطفل (معي الدين، 2017، ص 123).

المطلب الثالث: سلبيات الاستخدام الإلكتروني للطفل

لقد أصبح الأطفال موضوع دراسات اجتماعية وقانونية نتيجة الاستخدام السيبراني الإلكتروني بشكل يقترب من الإدمان، تفتقر بعض الأسر إلى الرقابة وقد تتجاهل هذه المشكلة، معتقدة أن الإنترنت له فوائد كبيرة للأطفال حيث أنه مصدر متميز للحصول على المعلومات والتعليم، إلا أن الأطفال يقضون ساعات طويلة أمام الإنترنت دون وعي أو سيطرة عليهم معرضين لسلبيات أبرزها :

التنمر الإلكتروني من أهم سلبيات الإنترنت للأطفال، وهو التنمر على شخصية الطفل ومظهره، مما يؤدي إلى فقدان الطفل الثقة بنفسه وإضعاف شخصيته، كما أنه يعرض الطفل للعديد من الأفكار، بعضها خاطئ خاصة معتقدات غريبة وثقافات غريبة لا تتوافق مع مجتمعه وبيئته.

التحرش الجنسي قد يتعرض الطفل إلى خطر بليغ يتجاوز الشبكة العنكبوتية ويخترق جدران منزل الأسرة ليلحقه ضرر جسدي لأنه وقع فخ إجرام الباغين الشواذ.

تعرض للنصب والاحتيال ان مجال الإعلام الاتصال يجعل من العالم بأسره قرية صغيرة ويختصر المسافات أين يتم إيهاام الطفل بشئ على غير حقيقته حتى يجد نفسه متضرر سواء ماديا تحت تهديد أو جسديا.

مشاهدة فيديوهات لا أخلاقية تؤثر على سلوك الطفل وشخصيته مستقبلا وهو ما كافحه المشرع الجزائري بوضع قواعد قانونية عقابية من خلال قانون عقوبات لحماية الطفل .

قلة الحركة فالطفل يحتاج إلى الحركة بشكل كبير في هذه المرحلة العمرية لتفريغ الطاقة المخزونة والمهارات الجسدية وعضلات الجسم التي تحتاج إلى النشاط الحركي كي تنمو لدى الطفل بشكل صحيح وقد يسبب النظر المستمر إلى نقطة واحدة والتركيز عليها اجتهاداً كبيراً لعضلة العين والجفاف الذي قد يصيب العين من خلال عملية التركيز المطول على هذا الجهاز (نجم، 2015).

للأجهزة الإلكترونية أشعة كهرومغناطيسية قد تؤثر على صحة الطفل عند استخدامه لهذه الأجهزة لوقت طويل ومن الأمراض المترتبة على وصول هذه الأشعة إلى جسم الطفل وبشكل كبير الصداع المزمن

إن استخدام الأجهزة الإلكترونية ولفترات طويلة وخاصة اللوحية منها التي عادة ما يلجأ الطفل في وقت استخدامها إلى الانحناء تؤدي إلى أوجاع في العنق والكتف وتقوس في العمود الفقري بسبب عدم الجلوس بالشكل الصحيح.

كما لهذه الأجهزة فوائد كبيرة في تطوير العقل ومهارات التفكير لدى الطفل إلا أن استخدامها بشكل مستمر ولفترات طويلة يؤثر على أهم مراكز الدماغ مما يؤدي إلى تدمير مركز الانتباه ومركز التذكر ومركز التركيز كما يؤثر على الذاكرة طويلة المدى.

من أهم المخاطر التي قد تصيب الطفل عند استخدامه لهذه الأجهزة ولفترات طويلة أضرار نفسية كبيرة قد لا تعي الأسرة أن سبب هذه التصرفات يعود إلى استخدام هذه الأجهزة فقد تجد الأسرة الطفل يميل إلى الشعور الدائم بالملل والكسل والخمول والانطواء والعزلة وفقدان التواصل الاجتماعي.

إن إدمان الطفل على هذه الأجهزة الإلكترونية يدعوه للبحث عن شراء كل ما هو جديد من برامج متعلقة بهذه الألعاب بالإضافة إلى شراء كل ما يتعلق بالجهاز من إكسسوارات جديدة غير ذلك من مطالبة بتجديد جهازه مع كل إصدار جديد وللأسف قد تساعد الأسرة في كل ذلك.

إن استخدام هذه الأجهزة الإلكترونية بدون رقابة وحماية من الأسرة قد يؤدي إلى اكتساب الطفل ثقافات ومعارف غير صحيحة من خلال عالم النت الواسع ومن خلال تصميم بعض الألعاب التي قد تكسب الطفل ثقافة العنف أو السرقة والإدمان على هذه الأجهزة قد يؤثر على المستوى الدراسي والتحصيلي لدى الطفل (رمضان، 2000، ص 322).

المبحث الثاني: الجريمة الالكترونية في قانون العقوبات الجزائري

باتت الجرائم الالكترونية تهدد أمن المجتمعات وذلك لخطورتها خاصة وأنها جرائم عابرة للحدود، مما جعل استحداث آليات قانونية ضرورة ملحة تجرم مثل هذه التصرفات، وبالتوجه إلى الجانب القانوني سعت الجزائر في كل مرة إلى سن قوانين تقلل من هذه الجرائم، وسنتطرق في هذا المبحث إلى: مفهوم الجريمة الالكترونية ثم إلى خصائصها ضد الطفل وأخيرا سنتطرق إلى سبل حماية الطفل من الجرائم الالكترونية.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة الالكترونية

تختلف هذه الجريمة عن غيرها من الجرائم لأنها جريمة تقنية تحدث سرا، على الرغم من بعدها، وتوجه إلى انتهاك الحق في المعلومات المنقولة عبر نظام الإنترنت، مما يدل على مدى خطورتها وضررها للهجمات التي تؤثر

على الحياة الخاصة للأطفال، وتهدد الأمن القومي والسيادة، وتندثر فقدان الثقة في التكنولوجيا والأجهزة الإلكترونية، يؤثر إبداع العقل البشري والعمل على خلق شخصية الطفل.

بحيث تُعرف الجريمة بأنها: "القيام عمدا بعمل ضار بالمجتمع أو فعل خطير محظور يعاقب عليه القانون." وتشير الجرائم الإلكترونية إلى مجموعة من الأفعال والأعمال غير المشروعة التي تحدث من خلال الأجهزة الإلكترونية أو شبكة الإنترنت أو محتواها ويتطلب هذا النوع من الجرائم معرفة متخصصة بتكنولوجيا الكمبيوتر وأنظمة المعلومات لمرتكبها أو التحقيق معهم ومحاكمتهم. وقال الدكتور محمد صالح العادلي: "الجريمة الإلكترونية هي طفل غير شرعي الذي جاء نتيجة تزاوج ثورة تكنولوجيا المعلومات والعملة، أو هي الجني الذي خرج من القمقم، ولكن العملة تصرفه عن الممارسات السيئة لثورة تكنولوجيا المعلومات." (بونعارة، ص 276)

من الجانب التقني، يمكن تعريفه على أنه عمل إجرامي يتم فيه استخدام تكنولوجيا الكمبيوتر بشكل مباشر أو غير مباشر كوسيلة أو هدف لارتكاب عمل إجرامي.

يعرفه البعض الآخر أيضا على أنه سلوك غير قانوني يؤثر على الأجهزة ومعلوماتها.

يمكن تعريفه من الجانب القانوني على النحو التالي: "مجموعة من الأفعال والأنشطة التي يعاقب عليها القانون وهو ملزم قانونا ويربط النشاط الإجرامي بالثورة التكنولوجية.

يتم تعريفه أيضا على أنه "عمل إجرامي يشكله على برنامج كمبيوتر".

المطلب الثاني: خصائص الجريمة الالكترونية ضد الطفل

أهم خاصية لهذا النوع من الجرائم هو استهداف الفئة الهشة من المجتمع وهي الأطفال المستخدمة للوسائل الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشتى أنواعها وتتجلى الخصائص كالتالي:

1- جريمة عابرة للحدود:

بمعنى أنها تتجاوز الحدود الجغرافية للدول، وأكثر من ذلك فهي جرائم عابرة للقارات.

لأنه مع انتشار شبكة الاتصالات العالمية والإنترنت أصبح العالم قرية صغيرة، وأصبح من الممكن ربط أعداد هائلة لا حصر لها من أجهزة الكمبيوتر في جميع أنحاء العالم بهذه الشبكة، حيث يمكن أن يكون الجاني في دولة والمجني عليه في دولة أخرى.

فالمجتمع المعلوماتي لا يعترف بالحدود الجغرافية، فهو مجتمع منفتح عبر شبكات تخترق الزمان والمكان دون أن تخضع لحرس الحدود، وهو ما يعني أن مساحة مسرح الجريمة المعلوماتية لم تعد محلية، بل أصبحت عالمية، الأمر الذي خلق العديد من المشاكل حول تحديد الدولة صاحبة الاختصاص القضائي بهذه الجريمة، وكذلك حول تحديد القانون الواجب تطبيقه بالإضافة إلى إشكاليات تتعلق بإجراءات الملاحقة القضائية، وغير ذلك من النقاط التي تثيرها الجرائم العابرة للحدود بشكل عام. (رصاع، 2012-2011، ص 43).

2- جريمة يصعب إثباتها:

ويصعب متابعتها واكتشافها حتى لا تترك أثراً، فهي مجرد أرقام تتغير في السجلات معظم الجرائم الإلكترونية تم اكتشافها بالصدفة وبعد وقت طويل من ارتكابها. ويلاحظ أن الجرائم التي لم يتم اكتشافها أكثر بكثير من تلك التي تم الكشف عنها إلكترونياً.

الأساس هو أنها تفتقر إلى الأدلة المادية التقليدية مثل بصمات الأصابع، كما أن الحفاظ عليها تقنياً أمر صعب وأثارها، إن وجدت، تحتاج إلى خبرة فنية، ومن المستحيل على المحقق التقليدي أن يتوصل إلى نتيجة، لأنه غالباً ما يعتمد على أقصى درجات الذكاء المصحوب بالخداع والتضليل بدس البرامج أو ضبط كلمات المرور وكلمات السر التي تعيق الوصول.

صعوبة إثبات الجريمة الإلكترونية نظراً لارتكابها في الخفاء، وعدم وجود أي أثر إيجابي لما يجري خلال تنفيذها من أفعال إجرامية، حيث يتم نقل المعلومات إلكترونياً، أضف إلى ذلك إجماع مجتمع الأعمال عن الإبلاغ عنها تجنباً للإساءة إلى السمعة وهز الثقة في كفاءة المنظمات والمؤسسات المجني عليها، فضلاً عن إمكانية تدمير المعلومات التي يمكن أن تستخدم كدليل في الإثبات في مدة قد تقل عن الثانية الواحدة. (العيان، 2004، ص 53).

3- جرائم ناعمة:

إذا كانت الجريمة التقليدية تتطلب مجهوداً عضلياً لارتكابها، كالقتل أو السرقة وغيرها، فالجرائم الإلكترونية لا تحتاج إلى أدنى جهد عضلي ممكن، بل تعتمد على جهد عقلي دقيق، وتفكير علمي مدروس يعتمد على المعرفة التقنية الممتازة بالحاسوب، والتفاعل السليم مع الشبكة، على أساس أن مرتكب الجريمة إلكترونياً. الجرائم هو شخص متوافق مع المجتمع، لكنه يرتكب هذا النوع من الجرائم ذات الدوافع للمتعة أو لمجرد إظهار تفوقه على الكمبيوتر.

إذا فالجريمة الإلكترونية من أحدث أنواع الجرائم، مسرحها العالم الافتراضي غير الملموس، بعيدة عن أي مظهر من مظاهر الجريمة التقليدية، هي جريمة معولة عابرة للحدود، ينفذها مجرمون من الطراز العالي، أذكى وأتميزون تقنياً، مما يؤدي إلى تشتيت الجهود الدولية في محاولة تعقبها أو التحري عنها، أو الوصول إلى مرتكبيها (إبراهيم، 2008، ص 51).

المطلب الثالث : سبل حماية الطفل من الجرائم الالكترونية

فئة الأطفال تكمن حمايتهم بالوقاية خير من العلاج لذلك وجب على الأسرة اعتماد طرق في التربية تتماشى والتطور الالكتروني من خلال الرقابة الالكترونية للمحتوى الذي يلج إليه الطفل سيما بعد تعرض بعض الأطفال للانتحار (محمود، محمود، 2020، ص 109-148). من خلال بعض الألعاب الالكترونية مما قد ناقوس الخطر داري سلوك الأطفال خاصة في غياب الرقابة وتوفير الوحدة والانعزال للطفل مع عالم الرقمنة.

من المستقر عليه أن الجرائم الالكترونية ضد الأطفال عابرة للحدود بالنظر إلى الطبيعة التقنية للإنترنت مما يستدعي ضرورة تعاون الدول لمواجهة الأخطار الإجرامية الناتجة عن استخدام هذه التقنية وبالرجوع إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة الجرائم الالكترونية ضد الأطفال والوقاية منها، نجد أنها

تعرضت لإجراءات مواجهة الجرائم الالكترونية ضد الأطفال، وقد بذلت المنظمات الدولية جهودا لمكافحة الجرائم المعلوماتية واستخدام القاصرين في تنفيذها ؛ وذلك بإقرار العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بمكافحة الجريمة المعلوماتية، ومنع حدوثها (تزاموش، 2013-2014، ص 64).

كفل الدستور الجزائري لعام 1996 وتعديله عام 2016 حماية الحقوق الأساسية الحريات الفردية، على أن تكفل الدولة عدم انتهاك حرمت الإنسان.

وقد تم تكريس هذه المبادئ الدستورية على أرض الواقع من خلال النصوص التشريعية الواردة في قانون العقوبات والإجراءات الجزائية وغيرها من القوانين الخاصة التي تحمي هذه المبادئ الحقوق الدستورية لحماية الأطفال تبدأ بتكريس حقوقهم الدستورية.

تشير الدساتير الجزائرية إلى المبادئ المنظمة لحقوق الطفل والأسرة كحل وسط تنشأ في محيطها، ورغم ندرة النصوص الدستورية التي تناولت حقوق الطفل ولا تعطى تعريفا محددا، إلا أنها تكاد تشترك في النص على أربعة مواضيع، هي الحق في التعليم والرعاية الصحية وظروف المعيشة، ولأن كل ما يتضمنه الدستور هو ضوابط، سواء تلك التي تحدد معالم الدولة، أو تلك التي توضح الحقوق والحريات الأساسية المعترف بها للأفراد، فهي تشكل نفسها ضمان حقيقي يضمن حمايتهم من أي انتهاك أو هجوم إلكتروني قد يحدث لهم، ولذلك تعتبر حقوق الأطفال من الحقوق التي تتطلب، كما يسميها البعض، "التأصيل الدستوري" الذي يضمن حقوقهم، والدولة مطالبة بتهيئة البيئة المناسبة لهذه الحماية على أساس أن قضايا الأطفال يجب أن تكون لها الأولوية، فالطفل هو عماد المستقبل.

لقد تطرق المشرع الجزائري إلى تجريم الجرائم التي تمس بأنظمة الحاسب الآلي بصفة عامة وذلك بفعل تأثيره بما أفرزته الثورة المعلوماتية من أشكال جديدة من الإجرام مما دفع المشرع الجزائري إلى تعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم 15-04 المؤرخ - في 10 نوفمبر 2004 المتتم لأمر رقم- 66-156 المتضمن قانون العقوبات تحت عنوان المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات " ويتضمن هذا القسم ثمانية مواد من المادة 394 مكرر إلى المادة 394 مكرر7.

وفي عام 2006 أقام المشرع الجزائري تعديل آخر على قانون العقوبات بموجب قانون- رقم 23-06 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 حيث مس هذا التعديل القسم السابع مكرر والخاص بالجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وقد تم تشديد العقوبة المقررة لهذه الأفعال فقط دون المساس بالنصوص، الواردة في هذا القسم من القانون 15-04 وربما يرجع السبب في هذا التعديل إلى إزداد الوعي بخطورة هذا النوع المستحدث من الإجرام لأنه يؤثر على الإقتصاد الوطني بالدرجة الأولى وإرتكابه ليس فقط من الطبقة المثقفة بل من قبل الكل بمختلف الأعمار ومستويات التعليم نتيجة تسهيل وسائل التكنولوجيا المعلومات وانتشار الأنترنت كوسيلة لنقل المعلومات.

الخاتمة

ومن خلال دراسة الجرائم الإلكترونية ضد الأطفال، فإن لها طبيعة قانونية مختلفة ورغم الجهود التي بذلها المشرع الجزائري في مكافحة هذه الجريمة، إلا أنه لم يدرجها في أي قانون قائم.

إن التطور التكنولوجي والتقني يحتم على المشرع تعديل القواعد القانونية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الطفل والحقوق المجاورة، والتي لم تعد قابلة للتطبيق في البيئة الرقمية.

ومن واجب المشرع وضع نصوص قانونية واضحة خالية من الغموض على وجه الخصوص الأطفال، بحيث تؤثر ظواهر اجتماعية جديدة في المستقبل. عند وضع النصوص، يجب التحقق من حماية الطفل، على أساس أن الأمن محمي يمكن أن يشير الأمن السيبراني إلى مفاهيم متعددة، تتراوح من حماية الأشخاص إلى حماية الأسرة والمجتمع.

ضرورة أن تعمل الدول على تجريم جميع أشكال استغلال الأطفال عبر الإنترنت، بما في ذلك الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، وأن تدين جميع المشتركين في ارتكابها وتعاقبهم سواء على الصعيدين المحلي أو الخارجي، مع ضمان عدم تعرض ضحايا هذه الممارسات من الأطفال للعقاب.

ضرورة التعاون الدولي لمكافحة هذه الجرائم من خلال مجموعة من التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية الطفل.

ضرورة قيام أهل بتوعية الطفل لناحية عدم مشاركة أي معلومات خاصة بطبيعتها مثل الصور الشخصية، أطلب منه عدم مشاركة معلومات مثل اسمه الكامل وعنوانه، واسم مدرسته ورقم هاتفه، وكلمات المرور الخاصة به لأسباب أمنية بنصحه بعدم نشر مثل تلك المعلومات أو تقديمها كرد على الأسئلة التي يتلقاها عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل الخاصة أو غرفة الدردشة أو المنتديات : ساعد طفلك على فهم ما الذي تقصده بجهة الاتصال غير المناسبة لأنها من الإجراءات الأكثر موثوقية للحفاظ على الأمن الإلكتروني من خلال الحوار معه، والتحدث إليه حول سلامة الإنترنت وتصفح الإنترنت معه لزيادة التوعية.

عقد دورات تدريبية وتوعوية للأسرة والأطفال المعنية بمكافحة الجرائم الإلكترونية وتطوير تطبيقات المراقبة الإلكترونية التي تربط بين الآباء والأبناء.

استخدام برامج فلترة أو مراقبة لتحري صفحات الانترنت التي اطلع عليها الطفل بالحرص على حماية الطفل على الإنترنت حتى لو لم يكن أهل موجودين لمراقبته.

ولا بد من تدريب وتأهيل الضباط القضائيين والنيابة العامة وقاضي الأحداث على كيفية التعامل مع الأطفال مع الجرائم الإلكترونية، وذلك بالتعاون مع فنيين وأطباء واستشاريين نفسيين ذوي خبرة.

توجيه أطفالهم ومعاملتهم على أنهم بالغين مسؤولين وذوي أخلاق وعلم من خلال توعيتهم في الاقتداء بهم كنموذج مثالي بالمنزل.

على أفراد الأسرة الأب والأم والإخوة الكبار تطوير معارفهم التقنية وزيادة الألفة بينهم وبين وأضرارها وكيفية تجنب والوقاية من تلك الأضرار: التكنولوجيا المعاصرة وذلك تحت شعار تعلم وعلم.

تحديد مدة زمنية محددة للاستخدام الأطفال للإنترنت أو الألعاب الالكترونية والتي ينبغي ألا تزيد على الساعة يوميا قدر الإمكان وإتاحة الفرصة للأطفال الممارسة الألعاب الجسدية والحركة بعيدا عن الجلوس أمام جهاز الكمبيوتر.

إقامة حوار صادق ومفتوح مع أطفالهم حول ما يفعلونه عبر الإنترنت.

ومن أجل احترام حقوق الطفل وإدماجه، يجب على المشرع الجنائي أن يضمن لهم الحماية القانونية الرادعة، ويكون ذلك من خلال مواجهة مواقع الويب ووسائل اختراق المواقع بأشكالها المختلفة

الإحالات والمراجع:

1. أحلام محي الدين "حماية الأطفال من الجرائم الإلكترونية، جريدة المساء، الجزائر، 11، ديسمبر 2017 .
2. تزاموشة فضيلة، الجرائم الإلكترونية الماسة بالأطفال، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص القانون الخاص والعلوم الجنائية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية السنة الجامعية 2013 2014.
3. حقوق الطفل في ظل الإصلاحات الدستورية المنشودة دراسة في التجارب الدستورية للجزائر
4. حيدر طالب مهدي العجيلي، "إدمان الانترنت"، جامعة بابل العراق (2011).
5. خالد ممدوح إبراهيم: أمن الجريمة الإلكترونية، الدار الجامعية، ط1، 2008.
6. دلال بليدي، عبد الحلیم بوقرين. "الأليات القانونية لمكافحة الجرائم الالكترونية ضد الأطفال". مجلة التمكين الاجتماعي 1.1 (2019)
7. رصاع فتيحة، الحماية الجنائية للمعلومات على شبكة الانترنت، مذكرة ماجستير منشورة. تخصص القانون العام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2011-2012
8. عبد العال، رمضان محمود، رمضان محمود. "إدمان لعبة ببجي PUBG وعلاقته بالتفاعل الاجتماعي والسلوك العدواني لدى ممارسي اللعبة". مجلة علوم الرياضة 33.6 (2020).
9. العمري، شيماء، مغازي، نريمان، and منافي، ياسمين. "تأثير إدمان الألعاب الإلكترونية في ظهور بعض المشكلات السلوكية عند الطفل". (2022).
10. مامنية سامية، حمايدي ابتسام، "المخدرات الرقمية". جامعة قلمة (2018).
11. محمد صبحي نجم، شرح قانون العقوبات الجزائري القسم الخاص، الطبعة السادسة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015
12. محمد علي العريان، الجرائم المعلوماتية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004.
13. مدحت رمضان، جرائم الاعتداء على الأشخاص والإنترنت، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 2000.
14. نصر الدين منصر سيف الدين عبان الحماية القانونية للطفل من الاستغلال الجنسي عبر الانترنت (دراسة وصفية مقارنة بين التشريعات الدولية والتشريع الجزائري)، محجة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية المجلد 2 العدد: 8 سبتمبر 2018
15. Lobo, d ;s etkennedy ,j, "the genetics of gambling and behavioral addiction" cns spectrums, 11(12), (2006).
16. PHILIPPE ET MARCEL.LA CYBERDEPANDANCE QUAND INTERNET PREND LES COMMANDES. 2016